

تقرير منذ تأسيس كازينو لبنان عام 1959، كان تعيين مجلس إدارة جديد له إحدى أبرز الخطوات في مطلع كل عهد رئاسي. تعيين شركة «إنترا» التي تملك غالبية الأسهم في هذا المرفق رئيس مجلس إدارة جديداً أمس كان سيكون مجرد إجراء روتيني آخر لو لم يكن الشخص المعين هورولان خوري

رولان خوري لإدارة الكازينو: فرصة «جيك عون»

غسان سعود

منذ عودة الرئيس ميشال عون إلى لبنان عام 2005، كان لدى قدامى الناشطين في التيار الوطني الحر شعور بالغين ناجم عن شعورهم بأنهم أحيوا مكرراً إلى التقاعد، باعتبار أن مرحلة «الواقعية السياسية» تحتاج إلى عدة عمل عونية أخرى غير تلك التي استخدمت في المرحلة السابقة. مشكلة هؤلاء مع الوزير جبران باسيل لم تكن شخصية أو سياسية أو حتى نفسية. كل ما في الأمر أنهم كانوا يريدون مواصلة العمل السياسي، إلا أن رئيس تكتل التغيير والإصلاح قرر وضع كل الملفات والمهام في حقيبة باسيل وحده. وحين سأل هؤلاء عن السبب، قيل لهم إن من آمنوا به وتجاوزت ثقته بهم كل الحدود لا يثق بهم. وبعيد دخول التيار إلى السلطة، خرجت التساؤلات من داخل البيت

خوري من قدامى الناشطين في صفوف التيار الوطني، وهو كان ولا يزال صديقاً لغالبيتهم

العونى إلى العلن: لماذا يورّر ويعين ويوصل إلى المجلس النيابي وجوهاً من الصالونات السياسية التقليدية بدل أن يدعم شباباً أكفاء من التيار الوطني الحر. خطأ القيادة العونية بحق النشطاء قابلته سوء تقدير من الناشطين أيضاً الذين أرادوا أن يصبحوا جميعهم نواباً، أو أنهم لم يحددوا ببساطة ماذا يريدون. والحقيقة تستوجب القول إن من قال إنه يتطلع إلى وظيفة في وزارتي الطاقة أو الخارجية حصل عليها، ومن تطلع إلى شركتي الفا وأم تي سي وظف بهما، لكن من لف ودار حول نفسه واصل الدوران في حلقة مفرغة.

رولان خوري قال منذ البداية - منذ عودة العماد عون عام 2005 - إن لديه حلماً هو رئاسة مجلس إدارة كازينو لبنان. وحين كان أصدقائه يلحون عليه لطلب أي شيء آخر لأن الكازينو بعيد المنال ولديه أسرة ومسؤوليات، كان يجيبهم قبل سنوات بأنه لن يقطع الأمل بوصول الجنرال إلى

رئاسة الجمهورية ووصله بالتالي إلى الكازينو. وخلال السنوات القليلة الماضية، سأل الرئيس عون نفسه خوري مرات عدة عما يريده، ملتحاً إلى النيابة، إلا أن الشاب الأربعيني (مواليد 1973) المشاغب الذي تنقل بين مسؤوليات حزبية عدة أثر التفرغ لما يصفه بـ«تركيب الطرايش» في الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية في انتظار تحقيق حلمه. رئاسة مجلس إدارة الكازينو هي رئاسة المرفق الأهم في جبل لبنان، طالما أن مرفقاً جونياً لم يقلع أبداً، وهو كان يستغرب شغف رفاقه

بالنيابة والوزارة، مؤكداً أن المحافظ والقائمقام والمدير العام وحتى عضوية مجالس الإدارة في بعض المؤسسات مثل شركة طيران الشرق الأوسط أهم من اللوحة الزرقاء أو السوداء، سواء لمن يريد أن ينجز شيئاً أو يتقاضى أجراً جيداً أو يستمتع بالوجاهة. وما أشيع في الأيام القليلة الماضية عن كون خوري من المعارضين الحزبيين لباسيل لا صحة له جملة وتفصيلاً: خوري من قدامى الناشطين في صفوف التيار، وهو كان ولا يزال صديقاً لغالبية الناشطين، لكنه أثر الخروج

منذ أكثر من أربع سنوات بشكل علني وواضح من صف نعيم عون والوقوف في صف باسيل، وهو دافع مراراً عن وجهة نظره وحاول إقناع رفاقه بها من دون أن يخرب علاقته الشخصية الوطيدة بهم، علماً بأن خوري جبيلي وليس كسروانياً، لكنه يسكن في بلدة والدته السهلة في وسط كسروان. وهو كان مفوضاً من قبل العماد عون بمتابعة الانتخابات البلدية في جونيه وسائر البلديات الكسروانية أعوام 2004 و2010 و2016. وفي الحسابات السياسية ينبغي القول إن هناك مجموعة

أصدقاء مشتركين بين رئيس مجلس إدارة الكازينو الجديد والعميد المتقاعد شامل روكز. لكن خوري أقرب إلى رئيس حزبه منه إلى روكز، كما أن خوري كان يدير حتى أول من أمس ماكينه المرشح العونى روجيه عازار، ولا شك بالتالي أن الكازينو لن يكون أداة في عدة روكز الانتخابية بعدما كان الأداة الرئيسية في العدة الانتخابية لصره الرئيس السابق ميشال سليمان وسام بارودي. من هنا، يمكن الدخول إلى ما هو أهم من كل ما سبق: خوري الديناميكي العونى الذي تجمعته

لا وقت امام خوري لتفكير التهاني بمنصبه، امامه ورشة عمل كبيرة يعلق عونيون كثر آمالاً كبيرة على نجاحه فيها (هيثم الموسوي)



تقرير

مجلس إدارة الكازينو «بريء الذمّة»!

نجح مجلس إدارة «كازينو لبنان»

السابق في الحصول على براءة ذمّة في الجلسة العمومية التي عُقدت أمس، ومعها «حبة مسك»، هي عبارة عن 180 ألف دولار أميركي، مستفيداً بذلك، وحتّى اليوم الأخير من ولايته، من المنافع التي أدرها عليه منذ عام 2007

فيصيان عقيقي

لم تمرّ الجمعية العمومية لشركة «كازينو لبنان» التي عُقدت بنصاب وصل إلى نحو 70%، بعد امتناع

دام لخمس أعوام، بالسلاسة التي كان يُخطّط لها، نتيجة الاعتراضات التي سجّلها «المساهمون الصغار»، وأبرزهم المحامي وديع عقل. إلا أن محضرها ختم بتنفيذ كامل بنود جدول الأعمال، نظراً إلى تمريرها من عضو مجلس الإدارة محمد شعيب (ممثل إنترا مالكة 52% من أسهم الكازينو). تتعلّق هذه البنود بالتصديق على البيانات المالية للسنوات من 2011 وحتى 2016، وتوزيع أنصبة الأرباح، وإبراء ذمّة مجلس الإدارة، والموافقة على استمرارية عمل مفوضي المراقبة، أي شركة «ديلويت أند توش» للسنوات من 2012 وحتى 2016.

إضافة إلى انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد. نجح مجلس الإدارة، بفضل شركة «إنترا» التي تعدّ أكبر المساهمين، بالتحكّم بكامل القرارات. والبدائية كانت مع التصديق على البيانات المالية التي تحفظ ثلاثة أعضاء عنها، ورفضت مفوضة المراقبة الإضافية جينا شمّاس التي عينتها محكمة التجارة في جبل لبنان التوقيع عليها لما تتضمّن من أخطاء محاسبية، وعدم تطابقها مع الأرقام الصادرة عن هيئة الإشراف في وزارة المالية، ورفضها من عدد من صغار المساهمين، نظراً إلى تسلمهم جداول عام 2016 عند دخولهم إلى الجلسة،

خلفاً لنظام الشركة الذي ينص على توزيعها كاملة عليهم قبل 16 يوماً. وشدّد المحامي عقل على أن «أعمال مفوض الرقابة ديلويت أند توش غير قانونية، نظراً إلى استمرارها في عملها من دون موافقة الجمعية العمومية منذ عام 2012، وامتنعت عن دعوة الجمعية العمومية طوال هذه الفترة، وقدمت أرقاماً خاطئة بحسب المنهجية المحاسبية». رغم ذلك، انتزع مجلس الإدارة براءة ذمّة من الجمعية العمومية، بعدما صدّق عليها شعيب وحده، واعترض وامتنع باقي المساهمين عن التصويت عليها. وربط انتزاعها منه بنتيجة التحقيقات القضائية

أمام النيابة العامة المالية. ولم يتوقف «العرض» هنا. فحتى في اليوم الأخير من عمره، رصد مجلس الإدارة السابق لنفسه 180 ألف دولار، حصّة من أنصبة الأرباح التي وزعت على المساهمين، بحيث حدّد نصيب ربح كل سهم بـ 15 دولاراً، فيما حصل كل عضو في مجلس الإدارة على 15 ألف دولار، ورئيس مجلس الإدارة على 30 ألف دولار، على الرغم من اعتراض بعض المساهمين أبرزهم هادي شهوان (نقيب الموظفين السابق)، والمحامي عقل الذي عرض توزيع أنصبة الأرباح على المساهمين حصراً، دون مجلس الإدارة. وختمت الجلسة بتعيين الأعضاء